

أثر الوعي الضريبي في تحقيق التنمية الاقتصادية

د. معين عباس احمد الحسون – الكلية التقنية / المسيب
 م. م. حسين عمران ناجي الرفاعي – كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء
 م. م. الهام وحيد – كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

المستخلص

كانت الضرائب ولا تزال واحدة من الموارد الرئيسية التي تعتمد عليها الدولة في تغطية نفقاتها العامة. الا ان هذا المورد اخذ بالتراجع عن تأدية دوره المنشود، بسبب عمليات التهرب الضريبي التي يمارسها معظم المكلفين في سائر البلدان. ويعزى تفاقم هذه المشكلة الى جملة عوامل، لعل من ابرزها ضعف الوعي الضريبي المجتمعي، ولا سيما في الدول النامية. الامر الذي يلقي بظلاله على مجمل النشاط الاقتصادي السائد فيها ولا سيما الجانب التنموي منه. وينطوي البحث على عدة تساؤلات، بهدف التعرف على مفهوم الضريبة، والتطورات التي حدثت للضرائب في الدول العربية، وخاصة في العراق. وكذلك التعرف على مستوى الوعي الضريبي لدى المكلف الخاضع للضريبة في العراق واهمية هذا الوعي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وما هي العوامل التي تؤثر فيه.

وقد استند البحث على فرضية رئيسة مفادها توجد علاقة ذات دلالة احصائية، بين الوعي الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية، مما يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية، فيما تم اتباع المنهج الاحصائي الوصفي التحليلي للوصول الى الاهداف المرسومة. وذلك باستخدام الاستبانة الخاصة بمعرفة اراء المكلفين المختارين كعينة للبحث. واخيرا خلص البحث الى عدد من الاستنتاجات اهمها ضعف الوعي الضريبي المجتمعي في العراق وهذا يفسر استخدام المكلف شتى الطرق لتجنب دفع الضريبة والتهرب منها. مما يستدعي قيام الاجهزة الحكومية ذات العلاقة بعدد من الاجراءات تم اقتراحها في حقل التوصيات من اجل تحجيم هذه المشكلة الى اقصى حد ممكن.

Effect of the Tax Awareness in Achieving Economic Development

Muaen A. Alhasoon (PH.D) / AL-Mussaib Technical College
 Assist. Lecturer: Hussain A. Alrefae / Economic & Administration
 College/Karbala University
 Assist. Lecturer: Elham Waheed / Economic & Administration College
 /Karbala University

Abstract:

The tax is still one of the main resources to cover public expenditures. But, this resource has been affected on the performance of its role because of tax evasion that applied by most countries. And exacerbate this problem is due to a combination of factors such as a weak tax community awareness, especially in developing countries. This is considerably affecting on the overall applicable economy, in particular to

its enlargement side. The research involves several questions in order to identify the concept of the tax, and the developments that have taken place for taxes in the Arab countries, and especially in Iraq. As well as, identification the level of awareness of the tax charge taxable in Iraq and the importance of this awareness in achieving economic development, and the factors that affect it. The research was based on the premise that there is a statistically significant relationship between the tax awareness and increase tax revenues, which lead to economic development, and to follow the descriptive statistical analytical approach to reach the objectives. However, this can be applied using the resolution of knowing the views of selected sample holders to search. Finally, the research is summarized to a number of conclusions which are including the lack of awareness of the tax community in Iraq, and this explains the use designate various ways to avoid paying tax and evasion. This requires that the government agencies to take their action in the field in order to minimize this problem to the maximum extent possible.

المقدمة

لم تعد الضرائب جزءاً من الإيرادات العامة للدولة فحسب، وإنما أصبحت اليوم أداة مهمة من أدوات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي لدى كثير من الدول فضلاً عن دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعدالة توزيع الدخل القومي، فإنها تساهم في الدول المتقدمة بحماية إقتصادياتها من الآثار السلبية لظاهرتي التضخم والكساد . وفي الدول النامية بحل اشكالية متطلبات التنمية المفقودة. مما يجعل الضريبة واجباً وطنياً يتحتم تأديته بحسب معادلة الحقوق والواجبات ، والتزاماً قانونياً يجب الوفاء به بحكم القانون. ناهيك عن كونها واحدة من صنوف التكافل الاجتماعي الذي تؤكد عليه سائر الشرائع.

وهنا تبرز أهمية الوعي الضريبي في المجتمع . فكلما كان الوعي الضريبي عالياً لدى الافراد، كلما شهدت العملية الضريبية اقبالاً طوعياً كبيراً، والعكس صحيح. الامر الذي يلقي بظلاله على مجمل النشاط الاقتصادي السائد في البلد، ولاسيما الجانب التنموي منه.

مشكلة البحث

يلجأ معظم المكلفين الخاضعين للضريبة الى اتباع وسائل عديدة للتهرب من دفع المبالغ المترتبة عليهم، او تجنب دفعها بالكامل. مما ينعكس سلباً على الحصيلة النهائية للضريبة، ويقوض دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

تساؤلات البحث:

١. ما المقصود بالضريبة ؟
٢. هل يوجد وعي ضريبي لدى المكلف؟
٣. هل يتم استخدام الضريبة في دعم التنمية الاقتصادية ؟
٤. ماهي العوامل التي تساهم في تقليل الوعي الضريبي ؟
٥. هل ان الدولة تنمي الوعي الضريبي لدى المواطن ؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- التعرف على مفهوم الضريبة والتطورات التي حدثت للضريبة في الدول العربية وفي العراق خاصة .
- التعرف على الوعي الضريبي لدى المكلف الخاضع للضريبة في العراق.
- التعرف على أهمية الوعي الضريبي في التنمية الاقتصادية.
- التعرف على العوامل التي تقلل وتزيد الوعي الضريبي .

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من مجموعة من المكلفين الخاضعين للضريبة في العراق .

عينة البحث:

تتكون عينة البحث من مجموعة احتمالية عشوائية من المكلفين في دوائر الدولة، وشركات القطاع الخاص، والمشاريع الفردية ،
فرضة البحث:

فرضية رئيسية

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوعي الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية مما يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية.

أداة البحث:

سيتم استخدام الاستبانة للتعرف على آراء المكلفين المختارين كعينة للبحث.

جدول رقم (١)

توزيع أفراد العينة حسب العوامل الديموغرافية

المتغير	الفئة
العمر	٣٠-٢٥
	٤٠-٣١
	٥٠-٤١
	٥١ فأكثر
المؤهل العلمي	اعدادية
	دبلوم
	بكلوريوس
	دراسات عليا
سنوات الخبرة	٥-١
	١٠-٦
	١٥-١١
	١٦ فما فوق
نوع النشاط	تجاري
	صناعي
	خدمي

- المتغير المستقل والوعي الضريبي والمتغير التابع وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ولتحديد قوة الإجابة تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
٥	٤	٣	٢	١

الصدق والثبات:

تم عرض أسئلة الاستبيان على ذوي الاختصاص لتقييمها ومعرفة هل هي مناسبة أو غير مناسبة لموضوع البحث وتم اخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار، وقد روعي عند وضع الأسئلة أن تتصف بالثبات بحيث تعطي نفس النتائج إذا ما تم تكرارها على عينة ثابتة من نفس المجتمع وتم التحقق من ثبات الأداة باستخدام اختبار (كرونيباخ) للتحقق من أن قيمة ألفا للاستبانة أعلى من النسبة المقبولة حيث بلغت قيمة ألفا للاستبانة (٧٦%) وهي نسبة ممتازة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي التحليلي والمتمثل باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للقيام بعملية التحليل والتوصل إلى الأهداف الموضوعية لهذه الدراسة . وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- استخدام برنامج التحليل الإحصائي spss لاستخراج النتائج المتعلقة بالدراسة وذلك باستخدام نتائج اختبار T- test.
- استخدام معامل المصداقية ألفا كرونباخ ألفا لقياس درجة الاعتمادية على أسئلة الاستبانة .
- استخدام التوزيعات التكرارية لتحليل الإجابة عن أسئلة الاستبانة والذي يخص الجزء الثاني منها إيجاد الوسط الحسابي ، والانحراف المعياري، والنسب المئوية أعلى وادنى، ودرجة الأهمية.

المبحث الأول**الإطار النظري للضريبة****مفهوم، تاريخ، تطور، النظريات المفسرة للضريبة****أولاً: التعريف بمفهوم الضريبة****١- ماهية الضرائب**

تعد الضريبة أحد الموارد الرئيسية التي تعتمد عليها الدول في تغطية نفقاتها العامة . ولكن اخذ هذا المورد بالنضوب بسبب عمليات التهريب التي يمارسها معظم المكلفين في سائر البلدان . ويعود ذلك في الغالب لعدم قناعة المجتمع بمشروعيتها من جهة ، ولضعف الوعي الضريبي بين الناس من جهة أخرى^١ .

وتعرف الضريبة بأنها تحويل اجباري ولكنها ليست غرامة - للأحوال من القطاع الخاص الى القطاع العام (من الملكية الخاصة الى الملكية العامة) ، تفرض وتجبى على اساس معايير مقرر مسبقاً من دون استلام منصفة محددة مباشرة بنفس القيمة ، لتحقيق بعض الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والوطنية^٢ . كما وتعرف بأنها مبلغ من النقود تجتبيه الدولة جبراً من الافراد دون مقابل لغرض تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الاهداف النابعة من فلسفة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية^٣ ، وفي تعريف آخر هي فريضة مالية نقدية تستحصلها الدولة جبراً

١- احسان شمران الياسري ، الضرائب ، تعريف الضريبة ، من مفاهيمها الاساسية ، بدون سنة ، ص٢ منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على العنوان التالي: [www . Google . Com](http://www.Google.Com)

٢- إسماعيل خليل رمضان ، المحاسبة الضريبية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١ ، ص٢٩ .

٣- رضا صاحب ابو حمد آل علي ، المالية العامة ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٢ ، ص١٦٩ .

من الافراد وبدون مقابل بهدف تمويل النفقات العامة وتحقيق الاهداف النابعة من مضمون فلسفتها السياسية^٤.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن توصيف الضريبة على انها مبلغ مالي نقدي تحصل عليه الدولة بصورة الزامية من الافراد لتغطية نفقاتها العامة وتحقيق اهدافها في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٢- النظريات المفسرة لحق الدولة في فرض الضرائب

يذهب فقهاء المالية الى اسناد حق الدولة في فرض الضرائب والزام الافراد بهذا الحق الى مجموعتين من النظريات^٥.

أ- نظريات المنظمة والعقد :- وجوهر هذه النظريات يقوم على اساس فكرة - العقد الاجتماعي - التي جاء بها - روسو - والتي تتمحور حول وجود عقد ضمني بين الأفراد والدول يلتزم بموجبها الافراد بدفع الضرائب الى الدولة مقابل التزام الاخيرة بتحقيق منفعتهم العامة. وقد اتخذ هذا العقد صور عديدة منها (عقد بيع خدمات ، وعقد تأمين ، وعقد شراكة) . كما تعرضت تلك النظريات الى بعض الانتقادات .

ب- نظرية التضامن الاجتماعي والسيادة :- وجوهر هذه النظرية يقوم على فكرة جوهرية مفادها ان الافراد يسلمون بوجود الدولة كضرورة سياسية واجتماعية تقوم على تحقيق مصالحهم العليا واشباع حاجاتهم العامة في كافة المجالات ، لذلك فالتضامن الاجتماعي بين الافراد ، يقترن بالسيادة التي تمارسها الدولة عليهم ، ويؤسس التزاماتهم الضريبية تجاههم سواء كانت تلك العلاقة ما بين الافراد والدولة تقوم على اساس رابطة التبعية السياسية (الجنسية) او رابطة اجتماعية (الاقامة او المواطنة) او رابطة اقتصادية (ممارسة نشاط اقتصادي او التمتع بملكية ثروة او تحقيق دخل معين في اقليم الدولة).

وترجع النظرية الثانية في مدى احقية الدولة في فرض الضرائب على الافراد لكونها تتناسب مع جوهر الضريبة في توزيع الاعباء العامة بين افراد المجتمع كل حسب مقدمته التكاليفية وتحقيقاً للعدالة الضريبية وبالشكل الذي يجعل تحقيق اهداف الضريبة ممكناً وبخاصة اعادة توزيع الدخل القومي وتحقيق عدالة التوزيع على الرغم مما يتصف به مفهوم العدالة من نسبية .

٣- تطور الضرائب

نظراً للأهمية المتزايدة للضرائب في الاقتصادات الحديثة ، فقد اقتضى الأمر ان نبحث عن الوسائل الممكنة لمد جسور الثقة بين المواطن والضريبة والتعامل بثقافية وبسلوك اخلاقي عال وبمهنية راقية معهم خصوصاً في العراق فقد شهد النظام الضريبي تطوراً مهماً في اغلب النواحي التنظيمية والاجرائية اهمها تخفيض السعر الضريبي وزيادة السماحات القانونية . وتعد مؤسسة الضريبة العراقية واحدة من اقدم المؤسسات الضريبية في العالم العربي ، فقد شرع العراق اول قانون لضريبة الدخل بعد تأسيس الحكومة الوطنية عام (١٩٢٠) اذا صدر قانون ضريبة الدخل عام (١٩٢٧) بالقانون رقم (٥٢) وتأسست مديرية ضريبة الدخل ، وبهذا القانون يكون العراق اسبق الدول العربية في تطبيق ضريبة الدخل . فقد فرضت هذه الضريبة في مصر عام (١٩٣٩) بعد ان تخلص من ظلم الامتيازات الاجنبية ، اما في فلسطين فلم تفرض ضريبة على الدخل الا في عام (١٩٤١) وتبعتها سوريا عام (١٩٤٢) ثم لبنان عام (١٩٤٤) واذا كان التشريع المصري قد تأثر بالقوانين الفرنسية ، فإن قانون ضريبة الدخل في العراق قد بني في

٤- عادل فليح العلي ، المالية العامة والتشريع المالي ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٢ ، ص ٨٣ .

٥- عياد محمد علي باش ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الإداري والتهرب الضريبي في الدول النامية ، المؤتمر العلمي الضريبي الأول ، ١٧- ١٨ / ١٠ / ٢٠٠١ ، ص ٤

الاصل على اساس القانون الانكليزي ولكنه صيغ بالشكل الذي يلائم اوضاع العراق^٦. الامر الذي يدعونا للقول بأن العراق يتمتع بتاريخ تشريعي في ميدان الضرائب يمتد لقرون. وفي عام (١٩٨٢) تم دمج مديرية ضريبة الدخل العام ومديرية الواردات العامة بموجب نظام الهيئة العامة للضرائب كواحدة من مؤسسات الدولة ذات الصلة المباشرة بالكثير من ابناء المجتمع العراقي فضلاً عن العشرات من الشركات والمواطنين من جنسيات مختلفة^٧.

لذا فإن مؤسسة الضريبة تسعى لرفع مستوى العمل الضريبي وتنمية الاستجابة الطوعية للقانون والامتثال الواعي لأحكامه لدى عموم الجمهور والمكلفين بشكل خاص. وتحاول هذه المؤسسة رفع مستوى الوعي لدى الجمهور من خلال تقديم صورة عن العمل الضريبي المقارن في دول الجوار ففي الاردن هناك (٧٤) نوعاً من الضرائب والرسوم التي تتقاضاها الحكومة ودوائرها المختلفة من المواطن الاردني فضلاً عن (١٠) انواع من الضرائب والرسوم الاخرى التي تتقاضاها امانة عمان الكبرى والبلديات الاخرى، هما حقق تقدماً في الايرادات الضريبية سنة بعد اخرى وتعتمد الصين على الايرادات الضريبية وخصوصاً على الضريبة غير المباشرة (V.A.T) ففي العام الماضي شهدت الايرادات الضريبية زيادة سعرية عكست النمو في الاقتصاد الوطني والارتفاع الكبير في الجدوى الاقتصادية للمؤسسات.

وفي العراق ظلت المؤسسة الضريبية تعنى بالضرائب المباشرة فقط ومن ثم محدودية ايراداتها والتي لا تساهم الابنية ضئيلة في الاتفاق العام. لذا نستطيع القول بأن الحصيلة الضريبية في العراق لا ترقى الى مستوى حصيلة الضرائب في الدول الاخرى بالقياس الى حجم الدخل القومي او الناتج المحلي الاجمالي، اذا ما قورن بالضرائب والرسوم العديدة التي تنفذها الادارات الضريبية في دول عديدة اخرى حيث ان الوضع الامني وضعف الوعي الضريبي في العراق يجعل من الصعب فرض ضرائب جديدة واستحصال الضرائب المباشرة من المكلفين بطريقة كفوءة اذا ما قورن بالمؤسسات الضريبية التي تعمل في بيئة عمل مريحة وآمنة^٨.

وبعد معرفة اهمية الضرائب ودورها والاساس القانوني لغرضها. ومن اجل ان تؤدي الضرائب دورها المرسوم وتحقيق اهدافها، فلا بد من وضع سياسة ضريبية فعالة وملائمة تأخذ بنظر الاعتبار الامور الاتية:-

- أ- تأكيد وضمان ان يدفع كل فرد نصيبه من الضريبة كاملاً طبقاً لما تهدف اليه سياسته المالية ووفقاً للتشريعات الضريبية وبيانات الميزانية.
- ب- تأكيد وضمان ان الضرائب المدفوعة تجد طريقها كاملاً وبطريقة مباشرة الى الخزنة العامة ويتوقف ذلك بطبيعة الحال على النظام الضريبي المتبع. وبالمثل تتوقف كفاءة هذا النظام او ذاك على درجة تحقيقه للأغراض المشار اليها هذا من ناحية. ومن ناحية اخرى فإن سلامة النظام الضريبي تتوقف على صنع التهرب الضريبي والحيلولة دون محاولة أي شخص تفادي دفع نصيبه كاملاً من الاعباء العامة والتهرب الضريبي يعني محاولة المكلف القانوني التخلص من عبء الضريبة (كلياً او جزئياً) دون ان ينقل عبئها الى شخص آخر، وفي هذه الحالة لا تحصل الادارة على أية ضريبة^٩. ومن اهم اسباب التهرب الضريبي وخصوصاً في العراق هو ضعف الوعي الضريبي ووجود المكلف غير الواعي.

٦- نعمان عيدان علي، دراسة تطور السماحات والاعفاءات من الضرائب المباشرة في نظام الضرائب العراقي، جامعة بغداد، ١٩٧٧، ص ٧١.

٧- أحسان شران الياسري، الضرائب، تعريفها، مفاهيمها الاساسية، مصدر سبق ذكره، ص ٢.

٨- طالب محسن أبو جميلة، الضرائب في العراق، منشور على شبكة الانترنت على العنوان التالي [www.google](http://www.google.com)، ص ١.

٩- عباد محمد علي باش، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

٤- عوامل ضعف الوعي الضريبي في العراق

قبل التحدث عن جملة العوامل التي أدت إلى ضعف الوعي الضريبي في العراق. نرى من الضروري التطرق إلى مفهوم الوعي بشكله العام والوعي الضريبي بشكله الخاص. فالوعي ضرورة من ضرورات المجتمع، بل في الواقع ضرورة أساسية لقيام المجتمعات، ذلك لأن المجتمع لا يمكن أن يتقدم إلا إذا تحقق لأفراده الوعي والادراك لحاجات النوع الانساني وظروفه وامكاناته، والمجتمع الذي ينعدم فيه الوعي، اما ان يكون مجتمعاً بدائياً لم يكتمل نضجه بعد، واما ان يكون مجتمعاً تسوده حالة التفكك والتملك بفعل دوافع غير طبيعية ويعرف الوعي بأنه حصيلة ما لدى الانسان من افكار ووجهات نظر ومفاهيم عن اهمية الضريبة وكيفية ادائها^{١٠}. كما ويعرف بأنه حصيلة ما لدى الانسان من افكار ووجهات نظر ومفاهيم عن الحياة من حوله في مختلف مستوياتها (الوعي الشامل). وقد يكون الوعي وعياً جزئياً عندما تكون افكار الانسان ووجهات نظره مقتصرة على ناحية او مستوى واحد في الحياة غير شاملة لكل النواحي والاصعدة المترابطة والتي تؤثر بعضها ببعض على الوعي الضريبي والاجتماعي والسياسي^{١١}. ومع ان الوعي ينشأ في النهاية نتيجة لتأثير العوامل المادية في الحياة على الانسان، فإنه من الممكن ان ينشأ احياناً وخلال فترات الانتقال التاريخية نتيجة لانعكاس افكار ووجهات نظر ومفاهيم تاريخية على الفرد ومما هنا يمكن القول ان الوعي ما هو الا معطيات مراحل تاريخية وحقب زمنية متتالية، شارك الفكر الانساني بصنعها عبر تجارب مختلفة فرقتها الممارسات والتعاون اليومي مع الحياة بكل ما فيها من تناقض وتعقيدات تبرز بظهور بوادر التطور والتقدم والتحول في مجمل الحياة العامة. ويستهدف نشر الوعي الضريبي بين افراد المجتمع تحفيزهم على اداء واجباتهم الضريبية وفقاً لأحكام القانون بشكل طوعي، وتهيئة الفرصة لهم لتلافي الموضوع تحت طائلة العقاب والجزاءات القانونية.

ومن الجديد بالذكر انه لنجاح أي برنامج للإصلاح الضريبي ان يدرك الافراد وان الضرائب التي يدفعونها ستصرف لتزويدهم بالخدمات العامة. اذن هناك ضرورة ملحة لنشر الوعي الضريبي بين المكلفين حتى وهم يجلسون الى مقاعد الدراسة لكي ينشأ المواطن وهو على بيئة من الالتزامات المستقبلية التي يجب ان يوفيقها تجاه دولته وهي الالتزامات التي تقابل بالتأكيد ما يطالب به دولته من حقوق وخدمات عامة^{١٢}. ويمكن ان نعرف الوعي الضريبي بأنه الادراك الكامل من قبل الافراد لمسؤولياتهم المالية ازاء المجتمع والدولة^{١٣}. وكلما نضج شعور اولئك الافراد بواجباتهم نحو المجتمع، وكلما كانت ثقتهم كبيرة بالحكومة كلما اقبلوا على دفع الضرائب مختارين، ولهذا الوعي قيمته الكبرى في ميدان الضرائب المباشرة خاصة ضريبة الدخل ان ضعف الادراك لدى المواطنين لمسؤولياتهم المالية تجاه المجتمع والدولة ليس ولبد اليوم، وانما نتيجة عوامل عديدة ومعقدة ومتشابكة ببعضها، حيث تمتد جذورها الى قرون سابقة عاش فيها العراق ابشع صور الاستغلال والظلم والاضطهاد. لهذا لا يمكن فهم حقيقة ضعف الوعي الضريبي من دون الرجوع الى جذورها والاضطهاد. لهذا لا يمكن فهم حقيقة ضعف اهم العوامل التي أدت الى انخفاض الوعي الضريبي في العراق هي ما يأتي^{١٤}:

- ١٠- بكر ابراهيم محمود، ضعف الوعي الضريبي في العراق وسبل معالجته، جريدة الصباح الاقتصادي، ص ١، منشور على شبكة الانترنت على العنوان التالي www.google.com.
- ١١- توفيق المراتي، عوامل ضعف الوعي الضريبي في العراق وبعض السبل لمعالجته، جريدة المدى، العدد ٣٣٢، الحلقة الاولى، ١٨ - اذار - ٢٠٠٥، ص ١٣.
- ١٢- عروبة معين عايش الراوي، العوامل التي تؤدي إلى تهرب مكلفي ضريبة الدخل في العراق، بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ٥٨.
- ١٣- توفيق المراتي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.
- ١٤- بكر ابراهيم محمود، ضعف الوعي الضريبي في العراق وسبل معالجته، مصدر سبق ذكره، ص ١.

أ- العوامل الاقتصادية والمالية:

تؤثر كل من الظروف الاقتصادية العامة للبلد والظروف الاقتصادية الخاصة بالمكلف بدفع الضريبة على الوعي الضريبي ومن ثم تساعد على التهرب الضريبي وزيادة نطاقة ، فسوء المركز الاقتصادي والمالي وزيادة العبء الضريبي عن الحد المعقول يولد لدى المكلف شعوراً بالظلم مما يدفعه الى محاولة التهرب من دفع الضرائب او كذلك يؤدي الى تعمير الكراهية ضد الطبقة المسيطرة اقتصادياً من جهة والنفرة من الدولة والمجتمع والدولة ومؤسساتها من جهة اخرى . وقد عاش العراق هذه الظروف الاقتصادية المتدهورة من الاحتلال العثماني فالبريطاني وما بعدهما مما ادى ذلك الى تولد الشعور بالاضطهاد ولعدم تحقيق العدالة الاجتماعية في التوزيع .

ب- العوامل الاجتماعية والنفسية:

تتكون عبر المراحل التاريخية مجموعة من التقاليد الضريبية التي تصغي على النظام الضريبي نوعاً من الجهود وتجعل من تغييره عملية صعبة للغاية ، وكثيراً ما تؤدي هذه التقاليد الى تردد المشرع في ادخال تعديلات جذرية على النظام الضريبي مما يجعل النظام الضريبي في كثير من الدول ومنها العراق متخلفاً عن احتياجات التطور الاقتصادي والاجتماعي .

ج- العوامل الثقافية والخلقية:

إن أفراد الشعب المتعلم والمثقف يكونون اقدر من غيرهم على فهم مالهم من حقوق وما عليهم من واجبات ومنها واجب دفع الضرائب ، لذلك فإن الانانية وضعف العقلية الضريبية ما هي الاموال مازالت تؤثر الى اليوم تأثيراً كبيراً في مختلف فئات المجتمع وقد تمكنت من نفوسهم بحيث جعلتهم يثيرون معارضة شديدة ضد كل تضحية ومنها التضحية المالية .

د- العامل الاداري :

ان مستوى كفاءة وتنظيم الجهاز الاداري وطبيعة علاقته بالجمهور يلعب دوراً مهماً في تحديد درجة الوعي الضريبي لدى المكلفين ، اذ كلما ارتفع مستوى الخدمات المقدمة للجمهور وكانت العلاقة بينه وبين الجهاز الاداري مبنية على اسس انسانية وديمقراطية كلما زاد استعداد الافراد لدفع الضرائب .

هـ - العامل السياسي:

كلما كان نظام الحكم وطنياً وقائماً على اساس دستوري وديمقراطي سليم يدعى مصالح الافراد ويمثل رغباتهم الحقيقية ، ادى ذلك الى نشوء وتطور الوعي الضريبي . ومن كل ما تقدم يمكن ان نلمس وبوضوح تأثير الاوضاع السيئة الاجتماعية منها والاقتصادية والمالية ، والثقافية والخلقية والادارية والسياسية التي عاش فيها العراق خلال القرون الماضية على انخفاض الوعي الضريبي في العراق . مما يتطلب الامر معالجة آنية وسريعة وذلك بتكاتف جميع الجهود من خلال نشر الوعي الضريبي واعتبار الضريبة دعامة اساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع .

٥- سبل معالجة ضعف الوعي الضريبي في العراق^{١٥}

لغرض معالجة انخفاض الوعي الضريبي لابد من القيام بحملة توعية واسعة ومكثفة موجهة الى جميع فئات المجتمع عن طريق وسائل الاعلام المختلفة والتنظيمات السياسية والمهنية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات التربوية تهدف الى تحقيق الاتي :-

أ- توعية المواطنين بأهمية دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وما يترتب على وظائفها المختلفة من نفقات لإشباع الحاجات العامة .

ب- تنمي لدى المواطنين انطلاقة من مبدأ التضامن الاجتماعي روح المشاركة في تحمل الاعباء العامة عن طريق دفع الضرائب لتمكن الدولة القيام بواجباتها تجاه الافراد .

١٥- بكر إبراهيم محمود، ضعف الوعي الضريبي، -٩- في العراق وسبل معالجته، مصدر سبق ذكره، ص ٥ .

ج- ان عوائد النفط لا تمثل دخلاً بالمعنى المعروف لأنها غير قابلة للتجدد تلقائياً الى مالا نهاية ويترتب على ذلك انه لا يجوز تخصيص هذه العوائد لمواجهة النفقات الجارية وانما توجهه نحو النفقات الرأسمالية وان المصدر الرئيسي لتحويل النفقات الجارية هي الضرائب .

د- توجيه وارشاد موظفي الجهاز الضريبي لنيل ثقة المكلف بدفع الضرائب واستعارهم بالنتائج السلبية والخطيرة التي تترتب على إغراقهم في اعمالهم .

اخيراً اذا اردنا التغلب على مشاكلنا الضريبية في العراق واصلاح النظام الضريبي بكامله فعلياً ان ننظر للنظام ككلية شاملة لكل مقوماته من المواد القانونية والسلطة التنفيذية مع التركيز بالدرجة الاولى على المكلف بدفع الضريبة وما عليه من وعي ضريبي والذي يكون العامل الحاسم والمهم في نجاح او فشل السياسة الضريبية في البلاد .

المبحث الثاني التنمية الاقتصادية

اولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية:

تغير مفهوم التنمية خلال عقد الستينيات إذ أن مظاهر التخلف الاقتصادي استمرت حتى بعد نيل البلدان النامية استقلالها ، وبعد أن حققت معدلات عالية نسبياً في الناتج القومي ، فقد كشفت التجارب العملية قصور مفهوم التنمية التقليدي والذي ظهر من البلدان المتقدمة والذي حصر مفهوم التنمية في مجرد النمو الاقتصادي السريع وذلك بسبب استمرار مشكلات البطالة والفقر وسوء توزيع الدخل .

كما أن النمو السريع الحاصل في بعض البلدان لم يساعد على تحسين وضعها في النظام الاقتصادي العالمي هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى استطاعت بلدان نامية لم تشهد سوى معدلات متوسطة في نمو الدخل أن تحقق تقدماً في عدد من المجالات المتصلة بإشباع الحاجات الأساسية وقد اختلف الباحثون في النظر في التنمية فمنهم من ينظر إليها بأنها تعني التطور وهناك من ينظر إليها بأنها عملية متعددة الجوانب تشمل تغيرات أساسية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والاتجاهات التي تتبناها المؤسسات القومية في مجال الإنتاج وترمي لزيادة النمو الاقتصادي والتقليل من عدم المساواة والتخلص من الفقر المطلق ومن ثم فقد لا يحقق النمو الاقتصادي التنمية في كل الحالات ^{١٦} .

كما تعرف بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل ومصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي تحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكل في الإنتاج ^{١٧} .

وهكذا تحول مفهوم التنمية من النمو الاقتصادي فحسب إلى الحد من التفاوت في الدخل وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وإزالة الفقر وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الأساسية إلى جانب النمو الاقتصادي وأدى كل ذلك إلى قيام عدد متزايد من الاقتصاديين وصانعي السياسات إلى التخلي عن التأكيد والتركيز على نمو الناتج القومي والتوجه نحو معالجة الفقر وتوزيع الدخل ومعالجة البطالة وبذلك أعيد تعريف التنمية في السبعينيات ليعني تقليل الفقر وعدم المساواة والقضاء على البطالة ضمن اقتصاد يستمر بالنمو وهكذا فالتنمية ليست قضية اقتصادية فحسب بل أنها مرتبطة بالأفكار السياسية وشكل الحكومة ودور الجماهير في المجتمع ^{١٨} . فالتنمية

١٦- عيس علي إبراهيم ، فتحي عبد العزيز ابو راضي ، جغرافية التنمية والبيئة ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤ ، ص ١٠ .

١٧- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية . الدار الجامعية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٧ .

١٨- مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٧ ، ص ١٢٧ .

تتطلب حكومة قادرة على توجيه ودعم رئيسي لجهود النمو الاقتصادي، وناس يستطيعون العمل بفعالية في المشروعات وفي إدارتها والمنظمات الأخرى التي تنشأ في سياقات عمل التنمية^{١٩}.

ثانيا: العلاقة بين الضريبة والتنمية الاقتصادية:

تشكل الضرائب الأداة الرئيسة للسياسة المالية اذ هي الوسيلة الأكثر فاعلية لتخفيض الاستهلاك الخاص وتوفير الموارد الى ميزانية الدولة لتمويل نشاطاتها ولخدمة اهداف التنمية الاقتصادية . ويتعين أن لا يكون الهدف الأساسي من الضرائب الحصول على أكبر قدر من الإيرادات بل تستخدم ايضا كمحفز للادخار وتقليل التفاوت بين الدخل وتحويل الفائض الاقتصادي نحو النشاطات التنموية وتجدر الإشارة الى ان قدرة البلدان النامية على جمع الضرائب لتمويل برامج الأنفاق العام لا تعتمد على التشريعات الضريبية الجيدة فحسب ، بل تعتمد كذلك على كفاءة ونزاهة السلطة الضريبية. ويعد التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية والتي يشكل الاستثمار جوهرها ،ذلك لأن مفتاح التنمية في البلدان المتخلفة اقتصاديا هو الاستثمار وأن ذلك يحتاج الى وجود ادخارات حقيقية ،أي عمال ومواد لأغراض الإنتاج . والتمويل يعتمد أساسا على المدخرات الوطنية وتساندها في ذلك المدخرات الأجنبية (القروض والمساعدات والاستثمارات الأجنبية). وتعد الضرائب من مصادر التمويل المحلية وهي الوسيلة التي يتم بموجبها تحويل جزء من الدخل لدى الأفراد والشركات الى الحكومة والتي بدورها تستخدمها لأغراض الأنفاق الجاري وكذلك لأغراض الاستثمار والذي يساعد على تحقيق التنمية ويرفع من معدل نمو الناتج ونمو تراكم رأس المال^{٢٠}.

ولبيان العلاقة بين الضرائب ومهام التنمية الاقتصادية فإن للضرائب هدفين في البلدان النامية وهما:-

الامتيازات الضريبية والحوافز المالية والتي كانت تمثل وسائل لتحفيز المشروعات الخاصة، حيث تقدم الحوافز الضريبية للمستثمرين الأجانب لحثهم على توطيد مشروعاتهم في هذه الدول، والتي تزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية اي بهدف تشجيع الاستثمار. وهذا هو الجانب الاستثماري للضرائب.

تعبئة الموارد المالية لتمويل الأنفاق العام، فأياً كانت الايدلوجية السياسية او الاقتصادية في الدول الأقل نمواً فإن التقدم الاجتماعي والاقتصادي فيها يعتمد بدرجة كبيرة على قدرة الحكومات على توفير العوائد الكافية لتمويل برامجها للأنفاق على الخدمات العامة^{٢١}.

ان التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلد يعتمد على قدرة الحكومة على توليد إيرادات كافية لتمويل برنامجها الإنمائي والذي يشمل تقديم الخدمات العامة (كالصحة والتعليم والنقل والاتصالات وبقية البنى الارتكازية). فالضرائب بنوعها المباشرة وغير المباشرة تمكن الحكومة من تمويل نفقاتها الرأسمالية والجارية فضلا عن تمويل نفقات المنشآت العامة، والتي يعاني معظمها من الخسائر المالية في العديد من البلدان النامية . وفي السنوات الأخيرة واجهت العديد

١٩- محمد صالح تركي القرشي علم اقتصاد التنمية ، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، ٢٠١٠، ص٤٣.

٢٠- مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٧ ، ص١٩٢.

٢١- ميشيل ب. تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني ،محمود حامد محمود عبد الرازق ،دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٩، ص٧٦.

من البلدان مشكلات ازدياد العجز المالي، أي تفوق الأنفاق العام على الإيرادات العامة، بسبب برامجها التنموية الطموحة، وبسبب الصدمات الخارجية غير المتوقعة. لهذا اضطرت هذه البلدان لتخفيض إنفاقها المالي وزيادة عوائدها من الضرائب فضلا عن محاولة جعل طرق جباية الضرائب أكثر كفاءة.

المبحث الثالث الإطار التطبيقي والتحليل الإحصائي :

النتائج

لقد تم استخدام كل من الإحصاء الوصفي والإحصاء التحليلي لعرض النتائج واختبار الفرضيات .
أ- الخصائص الديموغرافية:

جدول رقم (٢)
يمثل توزيع عينة البحث حسب فئات العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
٢٥-٣٠ سنة	٢١	17.5%
٣١-٤٠ سنة	33	27.5%
٤١-٥٠ سنة	36	30%
٥١ فأكثر	٣٠	25%
المجموع	١٢٠	100%

يلاحظ من بيانات الجدول (٢) بأن النسبة الأكبر من عينة الدراسة تقع أعمارهم في الفئة العمرية ٤١-٥٠ سنة حيث بلغت نسبتهم (٣٠%)، وفي الدرجة الثانية الفئة العمرية ٣١-٤٠ سنة بنسبة (٢٧,٥%)، أما الفئة العمرية ٥١ فأكثر فتأتي بالدرجة الثالثة وبنسبة (٢٥%) أما أدنى نسبة تمثيل فكانت للفئة العمرية ٢٥-٣٠ سنة بنسبة (١٧,٥%).

جدول رقم (٣)
توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
ثانوية عامة	١٨	١٥%
دبلوم	٢٤	٢٠%
الشهادة الجامعية الأولى	٧٢	٦٠%
دراسات عليا	٦	٥%
المجموع	١٢٠	١٠٠%

يلاحظ من بيانات الجدول (٣) بأن النسبة الأكبر من عينة الدراسة للحاصلين على الشهادة الجامعية الأولى حيث بلغت نسبتهم (٦٠%)، وفي الدرجة الثانية درجة الدبلوم بنسبة (٢٠%)، وفي الدرجة الثالثة الحاصلين على الثانوية العامة وبنسبة (١٥%)، أما أدنى نسبة تمثيل فكانت الدراسات العليا بنسبة (٥%).

جدول رقم (٤)

توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
٥-١	٣٦	٣٠%
١٠-٦	٤٥	٣٧,٥%
١٥-١١	٢٤	٢٠%
١٦ فأكثر	١٥	١٢,٥%
المجموع	١٢٠	١٠٠%

يلاحظ من بيانات الجدول (٤) بأن النسبة الأكبر من عينة الدراسة خبرتهم في الفئة ١٠-٦ سنوات حيث بلغت نسبتهم (٣٧,٥%)، وفي الدرجة الثانية الفئة ٥-١ سنوات بنسبة (٣٠%)، والدرجة الثالثة الفئة ١٥-١١ سنة بنسبة (٢٠%) أما أدنى نسبة تمثيل فكانت للفئة ١٦ سنة فأكثر (١٢,٥%).

جدول رقم (٥)

توزيع عينة الدراسة حسب نوع نشاط المؤسسة

نوع نشاط المؤسسة	العدد	النسبة المئوية
تجاري	٥٤	٤٥%
صناعي	٢٧	٢٢,٥%
خدمي	٢١	١٧,٥%
اخرى	١٨	١٥%
المجموع	١٢٠	١٠٠%

يلاحظ من بيانات الجدول (٥) بأن النسبة الأكبر من عينة الدراسة من مؤسسات نوع نشاطها الاقتصادي تجاري إذ بلغت نسبتهم (٤٥%)، وفي الدرجة الثانية صناعي بنسبة (٢٢,٥%)، وفي الدرجة الثالثة الخدمي بنسبة (١٧,٥%) أما أدنى نسبة تمثيل فكانت للأخرى بنسبة (١٥%).

ب- قياس الوعي الضريبي لدى المكلف الخاضع للضريبة في العراق:

جدول رقم (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على فقرات مقياس الوعي الضريبي للمكلف الخاضع للضريبة

الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
47.33	0.71	1.42	يتم استحصال المبالغ الضريبية من جميع المكلفين لضريبة الدخل بشكل عادل .
61.00	0.87	1.83	لا ابلغ عن الاشخاص الذين يتهربون من دفع مبلغ الضريبة .
66.67	0.86	2.00	ان الايرادات الضريبية لا تتفق بشكل سليم من قبل الدولة .
66.00	0.89	1.98	لا ابلغ دائرة الضريبة عندما انشئ مشروعاً اقتصادياً جديداً الا عندما اجبر على ذلك .
67.33	0.89	2.02	ان الضرائب المفروضة لا تعود بأي منافع اقتصادية للبلد
71.00	0.9	2.13	ان استخدام الطرق القانونية في تقليل مبلغ الضريبة يعد هدفاً يسعى اليه اغلب المكلفين من اصحاب الشركات او المشاريع من اجل التجنب الضريبي .

77.33	0.84	2.32	ان استخدام الطرق غير القانونية في تقليل مبلغ الضريبة المستحقة على المكلف لا يواجه اي انتقاد من قبل المجتمع
67.00	0.87	2.01	اراجع دائرة الضريبة سنويا لغرض التحاسب الضريبي عندما اكون مطالبا بذلك من جهات رسمية اخرى .
68.00	0.87	2.04	ان اجراءات التحاسب الضريبي غير واضحة و معقدة .
75.00	0.81	2.25	باعتبارك مكلف خاضع للضريبة هل تعد الضريبة تأخذ عنوة من ارباحك السنوية .
43.33	0.68	1.30	اعتقد ان الضريبة واجبة كوجوب الخمس والزكاة .
80.00	0.79	2.4	عندما تكون الضريبة مجزية عن الحقوق الشرعية الخمس والزكاة سيتم دفعها في الوقت المحدد لها ويتم الافصاح عن جميع الارباح المتحققة فعلا خلال السنة .
69.33	0.88	2.08	ان القانون الضريبي عادل بحد ذاته ولكن الاشخاص القائمين على تنفيذه يسرونه لمصلحتهم الشخصية .
74.00	0.85	2.22	عندما يتم استحصال الضريبة من قبل شخص نزيه وكفوء سيتم دفعها بدون اي تردد.
68.00	0.87	2.04	لا يتم دفع الضريبة لأنها ستذهب الى جهات انفاق غير مؤهلة.
87.00	0.50	2.61	ان معرفة المكلف بمبادئ وقواعد واهمية الضريبة والمجالات التي تنفق فيها يساعد على دفع الضريبة .
68	0.87	2.04	الكلية

توضح بيانات الجدول رقم (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية لإجابات عينة الدراسة على فقرات مقياس الوعي الضريبي للمكلف الخاضع للضريبة اذ اوضحت نتائج الاهمية النسبية إلى ارتفاع مستوياتها قياساً بما هو متحقق عند نقطة عتبة القطع(*) وعلى عموم الفقرات كافة اذ بلغ أعلى مستوى (٨٧%) عند فقرة (ان معرفة المكلف بمبادئ وقواعد واهمية الضريبة والمجالات التي تنفق فيها يساعد على دفع الضريبة) ، اما ادنى مستوى فقد بلغ (٤٣,٣٣%) عند فقرة (اعتقد ان الضريبة واجبة كوجوب الخمس والزكاة).

ج- تحليل الفرضيات:

لاختبار فرضيات البحث تم استخدام اختبار (ت) للعينة الواحدة (One-Sample Test).

❖ الفرضية الأولى:

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوعي الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبة.

Ha: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوعي الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبة.

جدول رقم (٧)

نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار العلاقة بين الوعي الضريبي وزيادة إيرادات الحصيلة الضريبة

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
٢,٠٤	٠,٨٧	٨٥,٩٧٠	١١٩	٠,٠٠٠

(*) تم احتساب نقطة عتبة القطع من خلال الآتي :

الاهمية النسبية = (متوسط القياس) / (عدد مستويات القياس) * ١٠٠ %
نقطة عتبة القطع = $2 \div 3 \times 100 = 66.66\%$

يتبين من بيانات الجدول بأن متوسط الإجابات بشكل عام قد بلغ (٢,٠٤) مما يدل على أن هنالك علاقة بين الوعي الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية ، وأثبت اختبار (ت) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥% بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس () حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (٨٥,٩٧٠) والدلالة الإحصائية لها (٠,٠٠٠) وبناءً عليه نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_a .

❖ الفرضية الثانية:

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة الحصيلة الضريبية و تحقيق التنمية الاقتصادية.

H_a : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة الحصيلة الضريبية و تحقيق التنمية الاقتصادية.

جدول رقم (٨)

نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار العلاقة بين زيادة الحصيلة الضريبية و تحقيق التنمية الاقتصادية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
٢,٠٦	٠,٩٠	٧٨,٥٣٦	١١٩	٠,٠٠٠

يتبين من بيانات الجدول بأن متوسط الإجابات بشكل عام قد بلغ (٢,٠٦) مما يشير إلى أن هنالك علاقة بين الوعي الضريبي والتنمية الاقتصادية، وأثبت اختبار (ت) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥% بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس () حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (٧٨,٥٣٦) والدلالة الإحصائية لها (٠,٠٠٠) وبناءً عليه نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_a .

إن إثبات الفرضيات الفرعية السابقة الذكر يؤيد ثبات فرضية البحث الرئيسية والتي نصت على أن ((هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوعي الضريبي وزيادة إيرادات الحصيلة الضريبية مما يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية))

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- ١- تعد الضريبة من أهم الإيرادات العامة للدولة في تحقيق أغراضها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .
- ٢- هناك انخفاض في الوعي الضريبي في العراق وبشكل ملحوظ الذي جعل المكلف يستخدم شتى الطرق والأساليب القانونية وغير القانونية من أجل التجنب والتهرب الضريبي .
- ٣- هناك العديد من العوامل الاجتماعية ، والثقافية ، والإدارية والسياسية ساعدت على التهرب الضريبي.
- ٤- أن الإيرادات الأخرى للدولة والمهمة منها (النفط) تعد من الإيرادات التي ينبغي أن توجه إلى التخطيط الاستراتيجي وليس للنفقات الجارية للدولة إذ لا بد من الاعتماد على إيرادات الضريبة بالدرجة الأساس في تمويل هذه النفقات .
- ٥- أثبتت النتائج أنه كلما كان المكلف ذات معرفة بالقواعد والمبادئ والأهمية الضريبية فإنه يكون على استعداد تام من أجل دفع الضريبة إذ بلغت الأهمية النسبية لهذه الفقرة ٨٧ % مما يدل على أن المكلف يكون مستعد لدفع الضريبة بدون تردد.
- ٦- يعتقد المكلف الخاضع للضريبة في العراق أن الضريبة غير مجزية عن الحقوق الشرعية (الخمس والزكاة) بالمقارنة مع بعض الدول العربية إذ تعد الضريبة مجزية عن تلك الحقوق وأن نسبة عالية من المكلفين الخاضعين للضريبة سيدفعون الضريبة ويدلوا بمعلومات صحيحة ودقيقة .
- ٧- لا يراجع المكلف الخاضع للضريبة دائرة الضريبة إلا عندما يكون مطالباً بذلك وهذا يتضح من الأهمية النسبية لهذه الفقرة إذ بلغت ٦٧ % .

ثانياً: التوصيات

- ١- تشجيع المكلف على دفع الضريبة من خلال تقديم وسائل التشجيع المختلفة مثل (الخصم والمنح والمكافآت والامتيازات العينية وغيرها) لمن لا يتأخر عن دفع الضريبة.
- ٢- القيام بحملات إعلانية مكثفة في جميع وسائل الإعلان لنشر الوعي الضريبي بين المواطنين وإقناعهم بأن الضريبة هي جزء من المواطنة وأنها تستخدم لتقديم الخدمات العامة للمجتمع .
- ٣- ينبغي أن توكل عملية جمع الضرائب إلى أشخاص ذوي خبرة ومهارات عالية ومتدربين تدريباً جيداً في مجال العلاقات العامة للتعامل مع شرائح المجتمع المختلفة ، إذ كلما تمكنت الدوائر الضريبية من إقامة علاقات طيبة مع المواطنين مبنية على الثقة والتفاهم والتعاون والإقناع بأحقية المبالغ المدفوعة من قبلهم على شكل ضرائب على الدخل ولم يشعروا بأنها إجبارية كلما قل الدافع لديهم على التهرب الضريبي.

المصادر:

- ١- احسان شمران الياسري، الضرائب، تعريف الضريبة، مفاهيمها الاساسية، بدون سنة منشور على شبكة الانترنت على العنوان التالي www.google.com.
- ٢- عياد محمد علي باش، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الاداري والتهرب الضريبي في الدول النامية، المؤثر العلمي الضريبي الاول، ١٧-١٨/٢٠٠١.
- ٣- اسماعيل خليل اسماعيل رمضان، المحاسبة الضريبية، جامعة بغداد، ٢٠٠١.
- ٤- رضا صاحب ابو حمد آل علي، المالية العامة، الدار الجامعية، ٢٠٠٢.
- ٥- عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي، الدار الجامعية، ٢٠٠٢.
- ٦- نعمان عيدان علي، دراسة تطور السماحات والاعفاءات من الضرائب المباشرة في نظام الضرائب العراقي، جامعة بغداد، ١٩٧٧.
- ٧- طالب محسن ابو جعيلة، الضرائب في العراق، منشور على شبكة الانترنت على العنوان التالي www.google.com.
- ٨- بكر ابراهيم محمود، ضعف الوعي الضريبي في العراق وسبل معالجته، جريدة الصباح الاقتصادي، منشور على شبكة الانترنت على العنوان التالي www.google.com.
- ٩- توفيق المريانني، عوامل ضعف الوعي الضريبي في العراق وبعض السبل لمعالجته، جريدة المدى العدد ٣٣٢، الحلقة الاولى ١٨- اذار- ٢٠٠٥.
- ١٠- عروبة معين عايش الراوي، العوامل التي تؤدي الى تهرب مكلفي ضريبة الدخل في العراق، بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
- ١١- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧.
- ١٢- ميشيل ب. تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرازق، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٩.